د. مصطفى خياطي

زرع الأعضاء

بين الشريعة والقانون

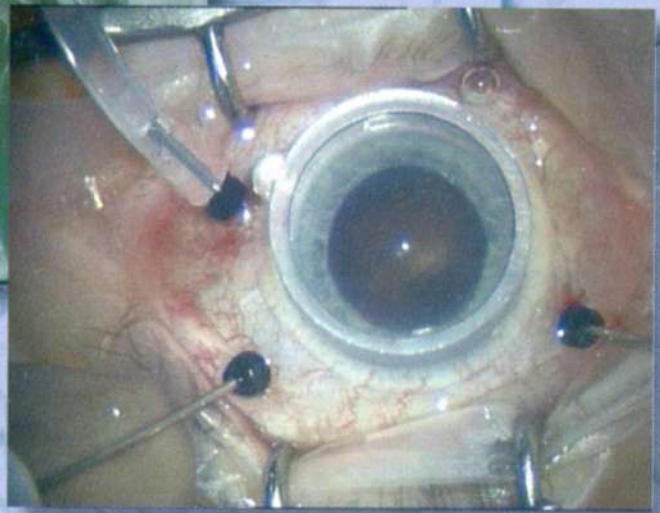

فيراه للنشر

الفهرس

مدخل	5
زرع الأعضاء	9
التبرع بالأعضاء، اقتطاعها وزرعها	24
مشروع قانون زرع الأعضاء الجديد	60

مدخل

أصبحت عملية زرع الأعضاء تشكل الأمل الوحيد لحياة المرضى الذين عجزت أعضاؤهم بصورة مفاجئة أو تدريجية إلى درجة فقدان القدرة على القيام بالوظائف الحياتية مما قد يؤدي إلى الوفاة في غياب هذا النوع من العمليات.

إن هذه الوسيلة العلاجية لم تتمكن من تسجيل حروفها الذهبية إلا بعد قرون من الأحلام وسنوات عديدة من التجارب و المحاولات من قبل بعض الأطباء و الجراحين عبر العالم إضافة إلى بعض التضحيات بآلاف المرضى.

لقد تم تطبيق زراعة القرنية بالجزائر في نهاية الستينات و بداية السبعينات لتتوقف بعد ذلك دون سابق إنذار.

كما بدأت دول المغرب بتطبيق برامج زراعة الكلى في نفس الفترة .

لقد تم إجراء أول عملية زرع بالجزائر سنة 1987 م بمصلحة الأستاذ ديف بالمركز الإستشفائي الجامعي مصطفى باشا .

أما في ما يخص المغرب وتونس فلقد تم إجراؤها سنة 1986 م (المركز الإستشفائي الجامعي إبن رشد بالدار البيضاء بالنسبة للمغرب و فريق المركز الإستشفائي الجامعي تونس) .

لقد بقي البرنامج الجزائري لزرع الأعضاء محصورا بالمتبرعين الأحياء مما أدى إلى توقفه في بداية التسعينات رغم أن عمليات زرع الكلى لم تتعد 30 عملية زرع .

لقد سجلت الدول العربية الأخرى و دول المغرب قفزة نوعية في هذا المجال و نذكر على سبيل المثال :

المغرب : فريق الأستاذ فراتي الذي قام بإجراء أول عملية لزرع القلب سنة 1993 م

و تلتها بعد ذلك عملية البروفيسور معزوزي بالمستشفى الجامعي بالرباط سنة 1995 م .

لقد تم الإعلان عن أول عملية زرع للكلى انطلاقا من متبرع متوفى بعيادة داكسي بقسنطينة في نوفمبر 2002 م لتتلها أياما قليلة بعد ذلك عملية زرع للقرنية بولاية الجزائر ، كما تم الإعلان عن عملية زرع للكبد انطلاقا من متبرع حي بالجزائر سنة 2003 م و عملية زرع للنخاع سنة 1998 م .

رغم الضجة الإعلامية التي صاحبت هذه العمليات إلا أنها لم تحقق الغاية المرجوة منها ، لهذا السبب أصبح من الضروري وضع برامج مدروسة لزرع الكلى وهذا نظرا لزيادة عدد المرضى الذين يحتاجون لعمليات تصفية الدم و غسل الكلى والذين يبلغ عددهم 10.000 في الجزائر، إضافة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب القصور الكلوي النهائي .

لنجاح هذا البرنامج يجب إتباع الخطوات التالية :

- تخفيف القوانين الخاصة بوضع اللجان الطبية .
- توسيع المرسوم رقم 30 للعيادات الخاصة خاصة فيما يتعلق بزرع القرنية .
- التعويض الملائم من قبل مكاتب الضمان الإجتماعي للعيادات الخاصة التي تقوم بعمليات الزرع بالجزائر .
- تحفيز الفرق التي تقوم بعمليات زرع الأعضاء .
- خلق هيئة أو منظمة " الجزائر لزرع الأعضاء " و التي من مهامها وضع سجلات تحمل أسامي المتبرعين و المستقبلين ، تنظيم عمليات الزرع عبر مختلف ولايات الوطن إضافة إلى تسليط الضوء المستمر و الدائم على هذا الموضوع و ذلك من عمليات التحسيس على مستوى مختلف القطاعات و التي أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الراهن .

إن لم يكن للصحة ثمن فإن لها تكلفة، خاصة إذا علمنا أنه إضافة إلى نوعية الحياة التي توفرها عمليات زرع الأعضاء فإنها غير مكلفة إذا ما قورنت بالميزانية المخصصة للعلاج المسكن المستمر.

و كمثال على ذلك نقوم بدراسة تكلفة عملية زرع كلى ناجحة :

إذا ما اعتبرنا أن تكلفة العملية حسب تقديرات سنة 1990 م هو 250.000 فرنك فرنسي وتكلفة وسائل التكفل الطبي (أجور الأطباء، الأدوية، التحاليل المخبرية والإشعاعية) 177.300 فرنك فرنسي في السنة الأولى و 42.250 فرنك فرنسي في السنة الثانية و 52.250 فرنك فرنسي في السنة الثالثة، فيجب أن نعلم أن عمليات غسل الكلى تكلف ضعف هذه التكلفة هذا إضافة إلى مخاطر العلاج حيث تقدر بـ 120.000 دج في الشهر بالجزائر أو 1.440.000 دج في السنة .

إن خطر الوفاة الملاحظ خلال عمليات زرع الكلى يعادل خطر عمليات التخدير العـــام، أما فيما يخص عمليـــات زرع الكبد فإن خطـــر الوفاة يقدر بـــ 1 / 500، هذا مع إمكانية فشل عمليات الزرع.

إن التأخر في وضع البرامج الوطنية الكبرى لاقتطاع وزرع الأعضاء بالجزائر لا يمكن تفسيره إلا بقصور في التنظيم لأن النصوص القانونية الخاصة بهذا الموضوع متوفرة .

وعلى سبيل المثال فإنه يتم سنويا 1200 عملية زرع كلى في مستشفيات ليون بفرنسا بينما ينتظر زرع 220 كلية في كل مستشفيات الجزائر خلال 2007.

لقد كانت الجزائر البلد السباق لنشر العديد من الفتاوى التي تبيح اقتطاع وزرع الأعضاء ابتداء من سنة 1972 م، إلا أنها في الوقت الراهن تعاني تأخرا كبيرا في هذا المجال و هذا ما يضطر العديد من المرضى إلى فعل المستحيل لتسجيل أنفسهم في البرامج الفرنسية لزرع الأعضاء أو محاولة إيجاد حلول محفوفة بالمخاطر مثلما هو الحال في العراق حيث يقوم بعض الأشخاص بشراء أعضاء كالكلى من أشخاص يعانون الفقر و البؤس الشديد .

Editions FOREM
DEPOT LEGAL N°: 247-2007
ISBN : 978-9947-815-11-3